

دور تجربة حاضنات الأعمال في دعم المشاريع الإبداعية والابتكارية لمنظمات الأعمال وانعكاساتها على التنمية المستدامة (تجارب ومقاربات)

بوريش أحمد¹، شيهب سلمى²

¹ جامعة تلمسان، الجزائر، Ahmed89_13@yahoo.fr

² جامعة ورقلة، الجزائر، chihebselma20@gmail.com

النشر: 01/ 12/ 2016

الاستلام: 20 / 11/ 2016

الملخص:

تعتبر المشاريع الصغيرة والمتوسطة حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لما لها من أهمية في البحث عن آليات فعالة لمواجهة الأوضاع الاقتصادية المترتبة عن تطبيق الإصلاح الاقتصادي، والمساهمة في امتصاص البطالة، توسع في الأسواق الدولية وتحقيق قيمة مضافة، غير أنها مازالت تواجه العديد من المشاكل كارتفاع تكاليف الإنتاج و نقص مصادر التمويل خاصة وأن المؤسسات الجزائرية تتواجد في محيط يفرض عليها جعل نشاطها دوليا بسبب ما يشهده العالم من ثورة تكنولوجية ومعلوماتية، وهنا تبرز حاضنات الأعمال كحل يساهم في توفير البيئة المناسبة لتبني هذه المشاريع ومساعدتها على النمو والتطور عن طريق ما تقدمه من تسهيلات وخدمات واستشارات لتشجيع روح الإبداع والابتكار .

بناء على ما سبق تأتي هذه الدراسة للتعرف على دور حاضنات الأعمال في تطوير الإبداع والابتكار بمنظمات الأعمال في الجزائر خاصة الصغيرة والمتوسطة التي تعد أحد مصادر الإبداع والابتكار، لدرجة أنها تتفوق على منظمات الأعمال الكبيرة من حيث عدد الابتكارات، مع التركيز على أهم ما حققته لحد الآن على الرغم من حداتها في البيئة الجزائرية .

الكلمات المفتاحية: حاضنات الاعمال ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر

Résumé

Les PME sont considérées comme la pierre angulaire du processus de développement économique et social en raison de leur importance dans la recherche des mécanismes efficaces pour répondre aux conditions économiques résultant de l'application de la réforme économique et contribuer à l'absorption du chômage, expansion des marchés internationaux et de réaliser une valeur ajoutée, elles face à nombreux problèmes tels que les coûts de production élevés et le manque des sources de financement surtout que les entreprises algériennes situés dans environnement qui les impose à faire de l'activité internationale à cause de la révolution technologique, ici l'apparence des pépinières d'entreprises en tant que solution contribue à fournir le bon environnement pour adopter ces projets et les aider à croître et à se développer en utilisant ce qu'ils offrent des facilitations, des services et des conseils pour encourager l'esprit de créativité et d'innovation.

L'objectif de cette étude est de savoir le rôle des pépinières d'entreprises dans le développement de créativité et innovation des entreprises en Algérie, en particulier les petites et moyennes qui est une source de créativité et d'innovation, et elles excellent sur les grandes entreprises en termes de nombre d'innovations. En mettant l'accent sur le plus important ce qui a été réalisé jusqu'à présent, en dépit de sa modernité dans l'environnement algérien.

Les mots clés : les pépinières d'entreprises, PME, Algérie.

المقدمة :

إن العالم الذي نعيش فيه اليوم يتسم بالانفتاح والمنافسة والتغير المستمر، ولذلك فإن أمل كل دولة هو تحقيق أكبر كسب ممكن في ظل هذه التغيرات والذي لا يمكن تحقيقه إلا من خلال الاستثمار في مجال البحث العلمي خاصة فيما تملكه من رأس مال بشري، إذ يعتبر المورد الوحيد القادر على الإبداع والابتكار والذي من شأنه أن يرسى دعائم التقدم والتطور في ظل الاقتصاد الحديث، ولهذا يجب الاهتمام بزيادة تكوين وتراكم رأس المال البشري وتحسين مؤهلاته ومهاراته من منظور التعليم المتواصل وزيادة الانفاق على القطاعات المتعلقة به خاصة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي .

لكن المشكلة أن الاكتفاء بإعداد مورد بشري مبدع في الاطار الأكاديمي النظري لا يكفي من أجل تحقيق تنمية اقتصادية، ذلك لأن المؤسسات الاقتصادية لا تستفيد من البحوث المنجزة على مستوى الجامعات بقدر ما تحتاج إلى يد عاملة مدربة ومؤهلة، كما أن الجامعة أصبحت وكرا للبطالة في أوساط المتخرجين فيها، وهذا ما يجعل الحكومات غير قادرة على تحقيق متطلبات سوق العمل، وعليه صار التوجه العام بأن يصبح التكوين الجامعي وسيلة لدفع الشباب المتخرجين إلى الإبداع من خلال إنشاء مؤسساتهم الخاصة .

وهذا لا يكون إلا من خلال العمل بتجارب تعرف بحاضنات الأعمال في الوسط الجامعي الذي يعتبر وسيلة مهمة لتدريب الشباب على الإبداع قبل الوصول إلى مرحلة التخرج، هذه الحاضنات تساعد على ترشيد استثمار العامل البشري عن طريق اعطاء فرصة لهؤلاء الشباب لتطبيق الأفكار التي يمكن أن يكتسبوها من خلال تكوينهم الجامعي، وهو ما يشجعهم على تعميق العمل بفكرة ومبدأ العمل الحر التي تعتبر كوسيلة من وسائل التنمية من خلال قدرتها على توفير مناصب العمل وتنويع النسيج الاقتصادي. وتقوم بتوفير اطار متكامل من اماكن وتجهيزات وتسهيلات لمساعدة رواد الأعمال في الإبداع وتنمية المنشآت الجديدة لمدة محدودة بما يخفف عن هؤلاء الرواد المخاطر المعتادة وتوفر لهم فرص أكبر للنجاح، وذلك من خلال كيان قانوني مؤسس .

حيث أن تطبيق فكرة حاضنات الأعمال تعتبر كآلية وركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة المنشودة .وعليه ستكون اشكالية البحث كالآتي :

إلأى مدى يمكن أن تنجح تجربة حاضنات الأعمال في تمويل المشروع الاستثماري والابتكاري وبالتالي

تحقيق التنمية المستدامة ؟

أولا :الإبداع والابتكار :أي اختلاف ؟

إن مصطلحي الإبداع والابتكار من أكثر المصطلحات عصرة ورواجا وانتشارا في جل المجالات وهذا نظرا لخصائصها الأخاذة ومخلفاته الايجابية الأكيدة في مختلف المجالات والقطاعات على حد سواء. تعددت التعريفات المقدمة للمصطلحات إلا أن التصادم ما بين هاته التعريفات لم يخلق عنه إلا الزيادة في الإضفاء على قيمته وإثراء مفهومه وزيادة جوهر قيمته، وفيما يلي سنقدم أهم التعريفات :

حسب JEROIN فإن الإبداع: ما هو إلا عبارة عن مزيج من القدرات، الاستعدادات والخصائص الشخصية التي إذا ما وجدت بيئة مناسبة يمكن أن ترقى بالعمليات العقلية لتؤدي إلى نتائج أصيلة ومفيدة سواء بالنسبة لخبرات الفرد السابقة أو خبرات المؤسسة أو المجتمع أو العالم¹. كما يمكن للإبداع أن يمس مختلف قطاعات الاقتصاد والمجتمع: الإبداع في نمط الحياة، السلوكيات، المنتجات، الخدمات، طريقة التوزيع².

أما Schumpeter يعرف الإبداع على أنه طريقة عمل تسمح بتقديم وخلق الاختلاف³.

في حين أن الابتكار هو الآخر لقي اهتماما كبيرا من طرف الكثير من الباحثين والمختصين وهو ما زاد من تعريف هذا المصطلح حيث يمكن أن نورد أهم تعاريفه من خلال :

تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية: التي حددت الابتكار على أنه "مجموع الخطوات العلمية والفنية والتجارية والمالية اللازمة لنجاح تطوير وتسويق منتجات صناعية جديدة أو محسنة، والاستخدام التجاري لأساليب وعمليات ومعدات جديدة أو محسنة، أو إدخال طريقة جديدة في الخدمة الاجتماعية، وليس البحث والتطوير إلا خطوة من هذه الخطوات"⁴. إن هذا التعريف يختصر الابتكار بأنه يشمل :

-تجديد وتوسيع مجال المنتجات والخدمات والأسواق اللازمة لها واعتماد طرق جديدة للإنتاج وعرضه وتوزيعه.

-إدخال تغييرات على الإدارة وتنظيم العمل وكذا ظروفه.

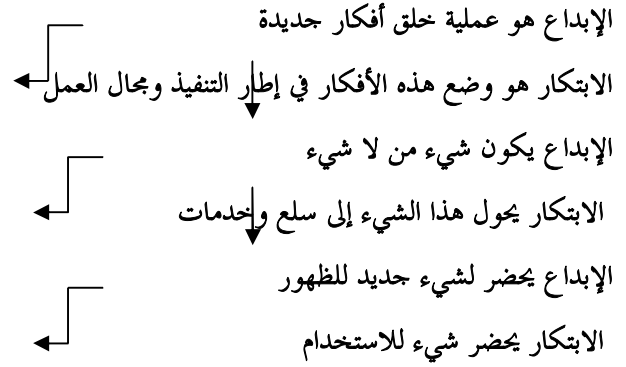
-مهارات القوى العاملة .

وعليه يمكن القول أن الابتكار هو إيجاد وتطبيق فكرة جديدة، لم تكن موجودة من قبل قد تكون متعلقة بسلعة أو أسلوب عمل.

على ضوء ما تقدم نجد اختلاف الرؤى والاتجاهات الفكرية في تحديد العلاقة ما بين الإبداع والابتكار خصوصا في تحديد الحدود الفاصلة ما بين هذين العنصرين، بالإضافة إلى التساؤلات المطروحة حول حقيقة وجود الترابط الكائن أو الانفصال المطلق بينهما ما دام الإبداع والابتكار كلاهما حالتان فكريتان نابعتان من العقل الإنساني، ويقول Johnman أن بعض الكتاب يعتقدون بأن الإبداع يعتبر سببا في الابتكار ويرى آخرون أن الابتكار يولد أفكار إبداعية⁵. للتوضيح الدقيق فإننا نستعرض البيان التالي :

الشكل رقم (1-1) النموذج التفريقي بين الإبداع والابتكار

الحاجة



المصدر: من إعداد الباحثين، مستخلص من فقرات المرجع: رفعت عبد الحليم الفاعوري .

بعد أن استعرضنا كل من الإبداع والابتكار يمكن القول أنهما مصطلحان مترابطان متداخلان، وإن أشارت بعض الدراسات إلى وجوب التفرقة بينهما في المفاهيم وتحديد الفروق من الناحية العملية فقط إذ أننا نجدتهما متلاحمين وهذا ما يبينه النموذج أعلاه، فالعمليات الإبداعية هي بداية العملية الذهنية التي تم تخيلها والمرتبطة بالمستوى الفردي والتي يتم تجسيدها إلا بدخول عامل الابتكار لارتباطه بالجانب العملي لتطبيق هاته الأفكار الإبداعية .

ثانيا : نماذج من نظريات الإبداع والابتكار في المؤسسات الاقتصادية

تناول عدد من الباحثين الظاهرة الإبداعية والابتكارية في إطار معالجتهم لعملية حل المشكلات الاقتصادية ونظروا إلى العملية الإبداعية والابتكارية باعتبارها عملية حل بطريقة إبداعية وابتكارية خلاقة لمشكلة اقتصادية غير عادية، ومن النماذج نجد:

أ_ **الإبداع خاصية من خاصيات المفاول:** عند طرح إشكالية الإبداع فإننا نتعرض إلإلجبارية التتويه بما جاء به الاقتصادي Joseph Schumpeter (1883-1950) والذي قام بإدخال مفهوم الإبداع في الاقتصاد مع توضيحه لخمس حالات من الإبداع⁶:

- صنع منتج جديد .
- تقديم طريقة جديدة للإنتاج.
- فتح منفذ جديد .
- إيجاد مصدر جديد للمادة الأولية أو نصف المصنعة.
- إنشاء تنظيم جديد .

إن الإبداع في معظم الحالات يقصد به "تنفيذ التنسيق الجديد"، كما يجب الإشارة إلى أن Schumpeter قد قام بالربط ما بين الإبداع والنمو الاقتصادي وما بين الإبداع والمؤسسة. وأن مالك المؤسسة في حقيقة الأمر ما هو إلا عبارة عن "شخص مبدع"، كما قام Schumeter بالتتويه إلى "عملية الخلق" والتي تعتبر الطاقة المولدة

للإبداع: وإن الصدمة الناتجة عن الإبداعات "كالتقنيات الجديدة المستعملة في الهياكل الحالية لصناعة معينة تقلص كثيرا في الفترة المتعلقة بإنجاز المشروع أو الإنتاج وهذا راجع لأهمية تأثير هاته الممارسات والتطبيقات التي تمس الإنتاج مع تعظيم الأرباح وبالتالي السماح بمس مفهوم الخلق".

الخاصية الأساسية للمقاول حسب Schumpeter هي أن يكون مبدعا من أجل قدرته على المقابلة والتحدي، كما يشير إلنا أن هذا المقاول لا يحب الخطر وهو ما يراه مختلف المنظرين الجدد، فالمقاول حسب Schumpeter هو شخص مستغل للفرص⁷. نشير إلى أن الإبداع المتعلق بفتح المنافذ الجديدة واكتشاف المصادر الجديدة للمواد الأولية أو المواد المصنعة يجلب حقيقة أشياء جديدة للمؤسسة، أو للنظام الاقتصادي ككل، وهذا من خلال الأنواع الثلاثة للإبداع والمتمثلة في:

- **الإبداع في المنتجات:** إن الإبداع في المنتج يسمح لهذا الأخير بحصوله على الجودة Quality وهذا يعتبر خطر على المنتجات الحالية، حيث أن المنتج الجديد سيعوضه في السوق، وفي بعض الحالات يمكن للمؤسسة أن تقضي على منافسيها في السوق بواسطة الإبداع الجذري⁸.

- **الإبداع في النظم المرحلية:** إن هذا الصنف من الإبداع لا يمكن الخلط فيه، لأنه يعتمد على أصل النظام الجديد، إذ أن إدخاله في أنشطة المنظمة يأتي دائما بأشياء جديدة ومغايرة، مما يمنح القدرة على تحقيق القفزة النوعية نحو المستقبل، أي أن الإبداع في النظم المرحلية يعتمد على الرجوع إلى القاعدة الأصلية.

- **الإبداع التنظيمي:** يقصد به إحداث التجديد في التنظيم وإحلال نماذج تنظيمية جديدة تزيد من المرونة في أداء المهام وتحسين علاقات العمل، وهو ما يستدعي توفر مستوى معين من التفكير والخبرة لدى المسيرين. هذا النوع الإبداعي غير مادي، يهدف لتنظيم طرق وأساليب وأنماط تسييرية، بغية تنظيم سلوك المنظمة وجعله أكثر فعالية.

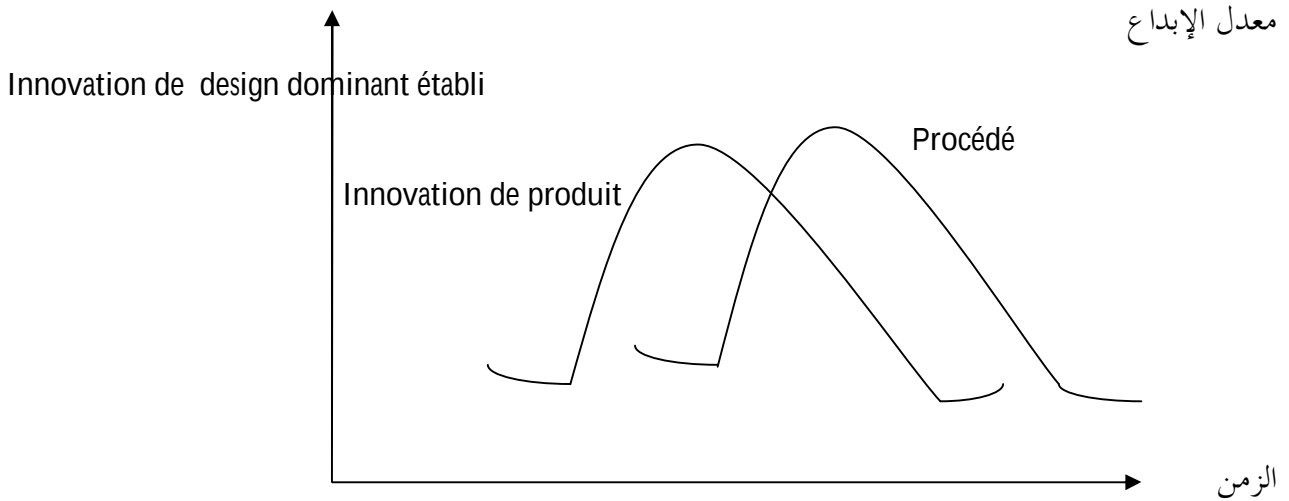
فبالرجوع إلى الصنفين الأولين يمكن استعمال المؤسسة لنظمها المرحلية القديمة لإنتاج منتجات جديدة أو استعمال هاته المؤسسة لنظم مرحلية جديدة لإنتاج منتجات قديمة واعتبارها منتجات جديدة .

كما أن بعض منظمات الأعمال يركزون على الإبداع في المنتجات ومنظمات أخرى تعتمد على الإبداع في النظم المرحلية، ففي مجال الإعلام لشركة Apple ارتكزت على مفهوم الإبداع في المنتج وهذا على عكس Dell التي ارتكزت على عمليات التحسين في مجال النظم المرحلية للإبداع⁹.

الشكل (2_1) يبين الإبداع في المنتج والإبداع في النظم المرحلية

⁸ الإبداع الجذري: تقوم المنظمة بخفض التكاليف المتعلقة بالإنتاج مقارنة مع السعر الاحتكاري Prix de monopole والذي يتميز بمنتجات ذات

الأسعار المنخفضة مقارنة مع المنافسين الحاليين للسوق .



Source: FRERY. F, GERRY. J, SCHOLE. K, WHITTINGTON. R, « Stratégique » 8ème édition, Person Education, 2008, p.396 Source: FRERY. F, GERRY. J, SCHOLE. K, WHITTINGTON. R, « Stratégique » 8ème édition, Person Education, 2008, p.396 .

ب_ نظرية الابتكار المفتوح: ناقش Chesbrought 2003 في كتابه

Open Innovation: The New Imperative for Creating & Profiting from Technology مبدأ الابتكار المفتوح على أنه الاستخدام المتزايد والمستمر للتدفقات المعلوماتية والمعرفية الخارجية للمؤسسة بالدرجة الأولى، واستغلالها لتأمين النشاط الابتكاري لديها، ثم العمل على تنويع قنوات التسويق بهدف تسريع دورة الابتكار. هذه الآلية تترجم بارتفاع درجة التعامل والتفاعل بين الأطراف ذات العلاقة، ثم تطبيق هذا المنهج بداية في المؤسسات الكبيرة (المؤسسات المتعددة الجنسيات المختصة في تكنولوجيا الإعلام والاتصال على غرار IBM ,Xerox, Intel... في بداية التسعينات وعرفت تنامياً كبيراً في أواخر القرن العشرين، كونه لقي نجاحاً لما يجمله من مزايا مادية وعقلنة تكاليف البحث والتطوير*. وفعاليته في إعادة هندسة وظائف المؤسسة الرئيسية وتطوير علاقاتها مع المنافسين والموردين والعملاء وترقيتها إلى درجة الشراكة ذات المنفعة المتبادلة¹⁰.

حيث يرتبط الابتكار المفتوح بصفة مباشرة بجاذبية المؤسسات التي تشكل كياناً إقليمياً للابتكار ضمن شبكات محلية تهدف إلى تشجيع التنسيق بين المؤسسات والبحث الأكاديمي وتوجيه سياسات البحث والتطوير لصالح المشاريع متعددة الأطراف ودعم صيغ التمويل العمومي لنتائج البحث العلمي، إلى جانب الاستفادة من آثار

* في دراسة قام بها الاتحاد الأوروبي حول ممارسات الابتكار المفتوح لدى عينة تقدر بـ 500 مؤسسة عام 2008، حيث يعتبر حجم الإنفاق على عمليات البحث والتطوير التي تمت أخرجتها بالشراكة مع المؤسسات الأخرى أهم مؤشرات الابتكار المفتوح، حيث تبين أن مؤسسات الصناعة الصيدلانية والتكنولوجيا الحيوية قد قامت بأخـرجة 40% من نشاطات البحث والتطوير بما يعادل 20% من ميزانياتها بالشراكة مع مؤسسات أخرى، أقل من 5% مع هيئات بحثية عمومية أخرى، ثم تلتها المؤسسات التي تنشط في قطاعات الإلكترونيك والتجهيزات الكهربائية بما قيمته 10% من ميزانياتها .

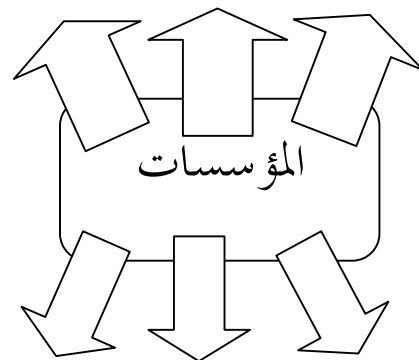
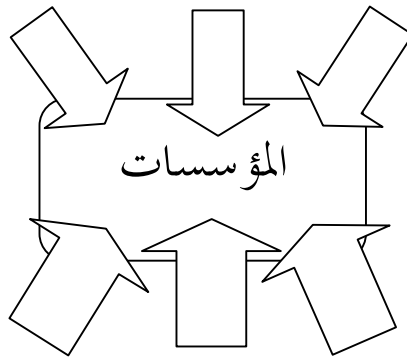
التجمع (les effets d'agglomérations) نتيجة التخصص الشديد للأقاليم التي تحتضنها، كما تجدر الإشارة إلى أهمية التجاور la proximité في تبادل المعارف الضمنية الخاصة بكل مؤسسة، ومن ثم تكوين أقطاب بحثية دائمة في حال تمكن الأخيرة من تحقيق شراكات مستدامة بفعل إستراتيجية الابتكار المفتوح .

وقد أكدت الدراسة التي أجرتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE عام 2010 على عينة مؤسسات من الدول الأوروبية أن عدد براءات الاختراع المسجلة من طرف المؤسسات التي تنتمي إلى إقليم واحد أكثر من مجموع براءات التي سجلتها مجموع المؤسسات منفردة ¹¹.

الشكل رقم (2_2) يبين أشكال الابتكار المفتوح

1_ الانفتاح على الكفاءات الخارجية

2_ الاستغلال الأمثل للملكية الفكرية



عوائد براءات الاختراع، الرخص، التمويل والشراكات المناولين من الباطن، العملاء، خبراء مستقلين، الهيئات والمساهمات العمومية العلمية (الجامعات، مخابر البحث العامة والخاصة)

عموم الجمهور، هيئات التأثير الإعلامي (ThinkThanks)

Source : www.innovationpartagee.com consulté le 05/07/2016

وعليه يعتمد نجاح نموذج الابتكار المفتوح على الثقة ووجود مناخ اقتصادي متحرر من العوائق البيروقراطية والإجراءات الإدارية المعقدة، كما ينبغي أن تتدمج إستراتيجية الابتكار المفتوح مع الإستراتيجية العامة للمؤسسة والهيئات البحثية كونها أصبحت تتبنى التثمين المستقبلي للأفكار ¹²، المعارف والتكنولوجيا في خلق القيمة، إلى جانب مرونة الهيكل التنظيمي، والإدارة الناجعة لرأس المال البشري (ثقافة الانفتاح، قبول التغيير والتنوع) .

ثالثاً: إدارة المشروع الإبداعي والابتكاري في المؤسسة الاقتصادية وأساليب دعمه

1_ المشروع الإبداعي والابتكاري : يحتاج الإبداع والابتكار إلى أرضية حقيقية لتطبيقه في الواقع وهذا عن طريق "مشروع الإبداع والابتكار " والذي يعتبر كباقي المشروعات الذي لا تقل أهميته بل تتزايد نتيجة للحاجة إليه .

إن عملية الجدولة والجدوى والتخطيط للمشروع الإبداعي والابتكاري، بالإضافة إلى عملية المراقبة المستمرة مع احترام القوانين والتشريعات الحالية والجديدة، وإدارة المؤسسة لأفكارها الجديدة والمحافظة عليها عن طريق INAPI[®] هي عوامل كلها سامحة بنجاح وضمان فعالية مشروع الإبداع والابتكار في المؤسسة الاقتصادية.

فالمشروع الإبداعي والابتكاري هو مشروع لا يحتاج إلى موقع كباقي المشاريع، بل يحتاج إلى الوظيفة البحث والتطوير إضافة إلى آلية المراقبة لمراقبة مختلف مراحل عمليات الإبداع والابتكار من أجل تطبيق الإجراءات اللازمة لتصحيح الأخطاء، وهذا في حالة الضرورة، كما أنه يحتاج لحفلة من المعلومات وضرورة نشرها وتوزيعها على باقي الوحدات بما فيها تلك المعلومات الجديدة المتعلقة بالطرق الحديثة للتسيير والأفكار الخلاقة الجديدة، كما أن التسيير الفعال للمشروع يحتاج إلى ثقافة إبداعية وابتكارية خاصة به.

2_ثقافة الإبداع والابتكار: حيث يمكن اعتبار ثقافة الإبداع والابتكار القلب النابض للمشروع الإبداعي والابتكاري في المؤسسة الاقتصادية، فهي جزء لا يتجزأ من ثقافة المؤسسة¹³. حيث أن لثقافة الإبداع والابتكار متغيرات مكونة لها والتي يمكن حصرها في النقاط التالية :

- حرية الإنجاز والتي نقصد بها: السماح للعمال بارتكاب الخطأ .

-القدرة على إنجاز المهمات .

-تشارك العمال في المعلومات .

-الشفافية ما بين مختلف الوظائف .

- تشارك العمال في الآلات والوسائل المستعملة .

-خلق الأفكار الجديدة الخلاقة .

ومن هذه المتغيرات يمكن القول أن ثقافة الإبداع والابتكار تسمح للمؤسسة الاقتصادية بتدعيم روح الخلق والإبداع والابتكار، ولهذا السبب قامت مؤسسة ATOS WORLDLINE بوضع برنامج داخلي لتشجيع بث هذه الثقافة لحث جميع أفرادها على الخلق بغية الوصول إلى قيمة مضافة¹⁴.

3_أهم الأساليب الإدارية الحديثة التي تدعم المشروع الإبداعي والابتكاري في المؤسسة الاقتصادية

[®]هيئة مختصة في حماية براءات الاختراع والملكية الفكرية.

إن قدرة منظمات الأعمال على تبني مشروع ابداعي ابتكاري يرتكز على وجود أساليب إدارية حديثة تهدف إلى التسيير الأمثل لرأس المال البشري الذي يؤثر حقيقة على إبداعية وابتكارية المنظمة في المحيط الداخلي لها، والمعتمد على تدريب وتشجيع وتحفيز العمال ودعمهم من أجل مساهمتهم في تقديم أفكار خلاقة ورفع مؤهلاتهم، وعليه نجد أن الأساليب الإدارية الحديثة جاءت من أجل تفعيل هذا الدور والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ_ الذكاء الاقتصادي: يعرف على أنه “النشاط الذي يمكن المؤسسات الخاصة، أو العامة من مضاعفة مواردها، والوصول إلى المعلومات الاقتصادية، الاجتماعية، التكنولوجية، والإستراتيجية، لتتمكن من التوقع في بيئتها التنافسية، اتخاذ القرارات السليمة والتحرك بناءا عليها”¹⁵.

_ فلسفة ومنهجية عمل لإدارة المعلومات واستغلالها في اتخاذ القرارات السليمة في مجال تحقيق الميزة التنافسية، مجال المراقبة الاقتصادية في ميادين التنفيذ، والكفاءة في إدارة المشاريع، ومعرفة تكنولوجيا جديدة في مجال الإعلام والاتصال، إضافة إلى توفير الأمن للمؤسسة وأن هذه الآلية والمسار للذكاء الاقتصادي تعتمد على مفاهيم ومقولات مترابطة ومتكاملة .

_ الحصول على المعلومة في الوقت المناسب وإعطائها للشخص المناسب من أجل اتخاذ القرار المناسب وبالتالي تعزيز دور القيادة الإبداعية والابتكارية في منظمات الأعمال .

_ امتداد لممارسة حب التطلع وتحقيق الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة.

_ الحصول على المعلومة بطريقة شرعية وهو عكس التجسس الاقتصادي .

ب_ اليقظة الاستراتيجية: تعتبر أهم المحاور الرئيسية للذكاء الاقتصادي، لأنها تتضمن وظيفتين للمعلوماتية وهما الحماية من كل التهديدات وعلى رأسها تهديدات المنافسين ووظيفة التأثير، لها دور فعال في دعم المشروع الإبداعي والابتكاري في منظمات الأعمال حيث تعمل على تحقيق الآتي:

_ اكتشاف المنافسين ومعرفة المؤسسات التي يمكن لها من إقامة شراكة معهم من أجل التطوير والتشجيع على الإبداع والابتكار وهذا من خلال اكتشاف الفرص المتوفرة في السوق .

-المراقبة: حيث تعمل على مراقبة التطورات التكنولوجية وطرق الانتاج وعرض المنتجات في السوق .

-التعلم: وذلك بتعلم خصائص الأسواق الجديدة وأخطاء ونجاح المنافسين.

ج_ القيادة الإبداعية والابتكارية :

د_ البانشرماركينغ Benchmarking: يقصد به ذلك النموذج الذي يحرص به تحسين العمليات الخاصة بالمؤسسة، وذلك بمقارنتها بالعمليات المماثلة لها والتي تتم بطريقة أفضل في مؤسسات أخرى. وهي عملية مستمرة لتقييم

الأداء الخاص بنشاط معين بالأداء العالمي الأفضل للمؤسسات الرائدة¹⁶. وهذا بأقل تكلفة و أوفر في الوقت ويجنب الأخطاء التي وقعت فيها تلك الشركات أو المنظمات، و بالتالي عدم اختراع طريقة اختراعها الآخرون وجربوها.

رابعاً : إشكالية تمويل المشروع الإبداعي والابتكاري في منظمات الأعمال

السؤال الذي يتم طرحه: كيف يمكن للمؤسسات أن تمول نشاطاتها الإبداعية ؟ أو بصياغة أخرى :كيف تجد هذه الأخيرة رؤوس الأموال؟ وتحت أي شكل من أشكال التعاقد (تمويل ذاتي، أسهم، سندات، قروض بنكية) ؟ وكيف يتم تسيير الإيرادات المتحصل عليها؟ فحسب النظرية المالية تبين أن جميع طرق التمويل متشابهة وهذا تحت فرضية أن أسواق رؤوس الأموال أسواق مثالية، وهذا حسب نظرية Modigliani-Miller التي تنص على أن للإبداع والابتكار خاصيتين أساسيتين تميزانه :¹⁷

-ارتباط المستثمر بالخطر المرتفع.

-المعلومات غير كافية.

ومن الجدير بالذكر أن الاحتمال الأول يتم أخذه بعين الاعتبار لارتباطه الوثيق بالتمويل، ففي حالة فشل المشروع فإن المستثمرين يفقدون أرباحهم، ولكن في حالة النجاح فإن الربح يتعلق بالشكل التعاقدى للاستثمار: -في حالة قرض بنكي أو اكتتاب سندي، فإن مردودية الاستثمار مردودية ثابتة، المقترض له الكثير من الخسارة والقليل من الربح، إذا هذا المشروع فيه خطر ولا يتم تمويله بقرض .

بالنسبة للخاصية الثانية والتي تشير إلى ارتباط الإبداع بالمعلومات غير كافية ما بين الأطراف المتعاقدة ما يعني ان المبدع له معلومات دقيقة حول قيمة مشروعه مقارنة مع المستثمرين المحتملين خارج المؤسسة، وهذا ما تبينه نظرية التعاقد التي ترى أن عدم التماثل في المعلومات يعتبر كخطر معنوي ومصدر لتعدد الاختيارات. فمثلا نفترض شخص مبدع بحاجة إلى تمويل مشروعه بمقتضى تطوير بحثه فيتجه إلى السوق من أجل إقناعه بقيمة مشروعه ومن أجل تحقيق ما تم ذكره عليه نشر مضمون أفكاره الإبداعية الخلاقة وجعلها عامة وهذا ما يساعد المنافسين على استعمال جوهر هاته الأفكار لخدمة مصالحهم .

وعليه يمكن القول أنه لا البنوك ولا أسواق السندات ولا أسواق الأسهم مناسبة لتمويل الإبداع، إذن تبقى طريقتين للتمويل :

-التمويل الذاتي . -تأسيس مؤسسات خاصة من أجل تمويل المشروع الإبداعي والابتكاري .

تشير الدراسات القياسية إلأن جل نفقات البحث هي نفقات معتمدة على التمويل الذاتي، أي أن معظم المؤسسات تعتمد على التمويل الذاتي لتمويل مشاريعها. فنجد كل من Himmelberg & Peterson يشيران إلى أن

استثمار المؤسسات في مجال البحث بالولايات المتحدة مرتبطا إيجابيا بتدفقات هاته الاستثمارات النقدية (Cash-Flow)، ونتيجة لما تم ذكره يمكن القول أن المؤسسات الصغيرة ليس لها ميزة مقارنة مع المؤسسات الكبيرة في مجال الإبداع بفعل الإيراد الداخلي القليل الذي تجنيه هذه المؤسسات¹⁸.

لكن مع مطلع الثمانينات وبداية التسعينيات برزت تجربة حاضنات الأعمال التي ميزتها الأساسية هي دعم وتمويل المشروعات الإبداعية والابتكارية في منظمات الأعمال ولقيت اهتماما كبيرا من طرف الباحثين والخبراء الاقتصاديين لما لها انعكاس على التنمية المحلية والاقتصادية التي تصبوا إليها سياسات الحكومات.

خامسا :حاضنات الأعمال كدعامة إبداعية وابتكارية لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة

في اطار عمليات التنمية الشاملة التي بدأتها العديد من الدول النامية منذ بداية عقد التسعينيات، بدأت عمليات البحث عن آليات جديدة فعالة من أجل مواجهة الأوضاع الاقتصادية المترتبة على تطبيق الإصلاح الاقتصادي، ومواجهة سياسات السوق المفتوح التي تنتهجها معظم دول العالم، حيث نجد أن إدارة قطاعات الأعمال والمؤسسات باقتصاديات السوق تؤدي إلى توافر عمالة مدربة يجب إعادة الاستفادة منها وإدخالها إلى أسواق العمل بشكل أو بآخر، بالإضافة إلى ذلك فإن فشل السياسات الاقتصادية الكلية في القضاء على مشكلة البطالة ولاسيما بين الشباب المتعلم وندرة فرص العمل المناسب للأعداد الضخمة من الخريجين، ندرة وصعوبة الحصول على التمويل اللازم لهذه المؤسسات، كل هذا أدب إلى البحث عن آلية تساعد ليس فقط في خلق فرص عمل جديدة، بل أيضا في دفع الاقتصاد وتنشيط عمليات نقل التكنولوجيا، ومن هنا نجد أن آليات عمل حاضنات الأعمال وخاصة حاضنات التكنولوجيا تأتي في مقدمة الحلول العملية التي قامت العديد من الدول الصناعية بتوظيفها.

1_ مفهوم حاضنات الأعمال: يرجع تاريخ حاضنات المشروعات التكنولوجية إلى بداية عقد الثمانينات، حيث ظهرت الحاجة إلى خلق فعاليات جديدة قادرة على دعم ورعاية الاختراعات والأبحاث التطبيقية والإبداعات التكنولوجية وتحويلها إلى شركات ورفع فرص نجاحها، وفكرة الحاضنات مستوحاة من الحاضنة التي يتم وضع الأطفال غير المتكلمين فيها فور ولادتهم من أجل تخطي صعوبات الظروف الخاصة المحيطة بهم، وذلك عن طريق تهيئة كل الظروف من أجل رعايتهم، ثم يغادر الوليد الحاضنة بعد أن نتأكد من صلابته وقدرته على النمو والحياة الطبيعية وسط الآخرين .

وتذكر الدراسات عن التجربة اليابانية في إقامة حاضنات الأعمال، أن أول حاضنة مشروعات تمت إقامتها في اليابان كانت خلال عام 1982، حيث قامت الحكومة والشركات الخاصة الكبيرة بتنفيذ وإقامة أولى الحاضنات،

ثم قامت بعد ذلك إدارة المدن والأقاليم المختلفة بإقامة عدد آخر من الحاضنات، وفيما يخص البرنامج الصيني للحاضنات، فقد بدأ فعلياً في عام 1987 .

ومنذ بداية أعوام الثمانينات، حيث البداية الفعلية لإقامة الحاضنات في الولايات المتحدة الأمريكية، لم تتوقف منظومة الحاضنات عن التطور، حتى أصبحت اليوم تمثل صناعة قائمة بذاتها يطلق عليها “صناعة الحاضنات” .

ترجع فكرة حاضنات الأعمال إلى أول مشروع تمت إقامته في مركز التصنيع المعروف باسم Batavia في ولاية نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية، وذلك في عام 1959، عندما قامت عائلة بتحويل مقر شركتها التي توقفت عن العمل إلى مركز للأعمال يتم تأجير وحدته للأفراد الراغبين في إقامة مشروع مع توفير النصائح والاستشارات لهم، ولأقت هذه الفكرة نجاحاً كبيراً خاصة وأن هذا المبنى يقع في منطقة أعمال وقرباً من عدد من البنوك ومناطق تسوق ومطاعم، وتحولت هذه الفكرة فيما بعد إلى ما يعرف بالحاضنة، لكن هذه المحاولة لإقامة الحاضنات لم يتم متابعتها بشكل منظم حتى بداية أعوام الثمانينات وتحديداً في عام 1984 حينما قامت هيئة المشروعات الصغيرة (SBA) بوضع برنامج تنمية وإقامة عدد من الحاضنات، وفي هذا العام لم يكن يعمل في الولايات المتحدة سوى 20 حاضنة فقط وقد ارتفع عددها فيما بعد بشكل كبير، وخاصة عند قيام الجمعية الأمريكية لحاضنات الأعمال (NBIA) في عام 1985 .

ويمكن تعريف الحاضنات بأنها (أطار متكامل من مكان، تجهيزات، خدمات، تسهيلات، آليات المساندة والاستشارة والتنظيم) مخصصة لمساعدة رواد الأعمال في إدارة وتنمية المنشآت الجديدة (الإنتاجية أو الخدمية أو المتخصصة في البحث والتطوير) ورعاية ودعم هذه المنشآت لمدة محدودة (أقل من سنتين في الغالب) بما يخفف عن هؤلاء الرواد المخاطر المعتادة ويوفر لهذه المنشآت فرصاً أكبر للنجاح، وذلك من خلال كيان قانوني مؤسس لهذا الغرض .

وتساعد الحاضنات عموماً المشروعات الصغيرة على النجاح والاستمرار من خلال ما يلي:

-تعزيز روح المبادرة والثقافة الريادية، خاصة في الدول والأقاليم التي لا تتوفر فيها مثل هذه التقاليد والممارسات.

-تسهيل انفصال أو ولادة منشآت صغيرة ورجال أعمال جدد من الشركات الكبيرة وكذلك من الجامعات ومراكز الأبحاث التكنولوجية.

-تعزيز أنشطة البحث والتطوير وتوفير الفرص والبيئة والإمكانات لتسويق أبحاث ومبتكرات واختراعات مراكز البحث والتطوير في الجامعات ومعاهد البحث، وكذلك ربط المنشآت الصغيرة ببعضها البعض من جهة، وبالشركات الكبيرة من جهة أخرى، أو ما يسمى بظاهرة التشبيك .

-تسهيل الحصول على مختلف أشكال التمويل والتسهيلات الائتمانية وتوفير خدمات إدارية واستشارية محاسبية وتسويقية، إضافة إلى التدريب .

-تحقيق التنمية الاقتصادية في الأقاليم والمناطق والمدن التي تعاني من الكساد ودعم وترويج أنشطة التصدير وتوسيع قاعدة السوق المحلي والدولي .

-حماية الملكية الفكرية من خلال الاستفادة من هذه الحقوق بطرق مشروعة وجذب الاستثمارات الأجنبية ونقل التكنولوجيا من خلال المشاركات .

2_أنواع حاضنات الأعمال: هناك عدة أنواع لحاضنات الأعمال، لعل أهمها ما نوجزه فيما يلي:

أ_حاضنات الأعمال العامة: وهي التي تتعامل مع منظمات الأعمال الصغيرة والمتوسطة ذات التخصصات المختلفة والمتعددة، في مجالات الإنتاج والصناعة والخدمات دون التركيز على المستوى التكنولوجي فيها، وتركز على جذب مشروعات الأعمال الزراعية أو الصناعات الهندسية الخفيفة ذات المهارات الحرفية المتميزة من أجل الأسواق الإقليمية بالدرجة الأولى .

ب-حاضنات الأعمال المتخصصة: وهي تلك التي تتولى الاعتناء بصورة خاصة بتنمية الجوانب الاقتصادية للمنطقة التي تتواجد بها، من خلال إعادة الهيكلة الصناعية أو دعم صناعات معينة، أو خلق فرص عمل لتخصصات مستهدفة لفئات محددة من الباحثين فيها عن العمل أو لاستقطاب استثمارات من نوع خاص إليها .

ج_حاضنات الأعمال الجامعية: هناك العديد من الأمثلة التي تبين مساهمة حاضنات الأعمال الجامعية في التنمية الاقتصادية، أحد أمثلة التعاون بين الجامعة وعالم الأعمال هي حاضنة UBC Research Enterprise، والتي تقع داخل (Columbia University of British)، حيث تقوم الجامعة بتمويل جميع الأنشطة الخاصة بإدارة وتسويق الاختراعات والابتكارات، وكذلك تسويق الأبحاث الجديدة في الصناعة، بالإضافة إلى ذلك فإن هذه الحاضنة تقوم بدور الحاضنة التكنولوجية دون جدران، حيث تقدم الاستشارات والدعم للمشروعات الجديدة، والتي تنطلق من الجامعة وتبحث عن الأسواق ورجال الأعمال والجهات التمويلية .

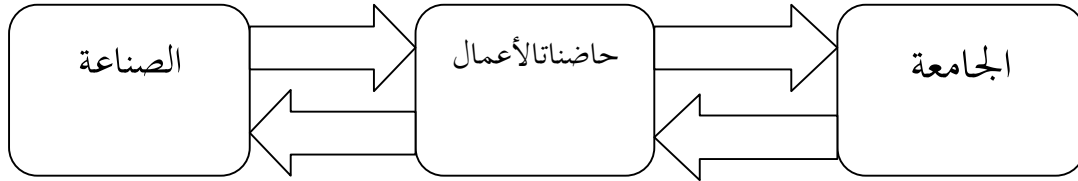
وفي هذا المجال نذكر أيضا مثالا شهيرا وهو جامعة Maryland University التي تمتلك وحدها ثلاث حاضنات تكنولوجية توجد داخل الحرم الجامعي، وتظهر هذه الجامعة مدى ارتباطها وتشجيعها لإقامة شركات جديدة تكنولوجية في أنها تشارك في رأس مال الشركات التي تقام داخل هذه الحاضنات، وذلك من خلال استثمار

الجامعة في إقامة شركة رأس مال مخاطر متخصصة تقوم بتمويل الأفكار التكنولوجية الجيدة للطلاب والباحثين في الجامعة .

الشكل (4_1) يبين العلاقة بين الحاضنة التكنولوجية ومراكز البحوث /الجامعة والصناعة

نتائج الأبحاث العلمية

تكنولوجيات قابلة للتحويل إلى مشروعات تكنولوجيات جديدة وفرص أعمال مؤكدة



مشاكل وأبحاث تطبيقية لخدمة الصناعة

علاقات وترابط مع الصناعة

تحديات وتطبيقات للأبحاث في الصناعة

المصدر : عاطف الشبرو واويابراهيم، حاضنات الأعمال : مفاهيم مبدئية وتجارب عالمية، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة أيسيسكو، الرباط 2005 أنظر إلى الموقع التالي <http://isesco.org.ma/pub/arabic/hadيناتes.htm>

من خلال الشكل نلاحظ أن الجامعة يمكن أن تكون أداة فعالة في التنمية الاقتصادية والمحلية من خلال مساهمتها في تكوين وتفعيل الموارد البشرية عن طريق حاضنات الأعمال التي تلعب دور الوسيط الفعال بين التكوين الجامعي وسوق العمل والصناعة والتكنولوجيا، فهي تتيح للطلبة والمتخرجين تجسيد الأفكار الإبداعية والابتكارية والاستعداد لمواجهة المرحلة الجديدة بعد التخرج والتوجه نحو سوق العمل الذي أصبح يخضع لمفاهيم جديدة يحكمها القطاع الخاص، وعليه فقد أصبح تشجيع العمل الحر الأساس الحقيقي الذي تقوم عليه التنمية الاقتصادية

3_تأثير حاضنات الأعمال على الإبداع والابتكار في منظمات الأعمال : إن حاضنات الأعمال تسعى ولا ريب في ذلك إلى خلق جو ملائم لتطوير القدرات الابتكارية والإبداعية والمهارات الخاصة لمؤسسي وقيادات منظمات الأعمال، حيث أنها تعمل من خلال هذا المسعى على :

-تشجيع روح الإبداع والابتكار والمبادرة إذ أن التغيرات المحيطة بمنظمات الأعمال خاصة التكنولوجية لا تقتصر على إدخال طرق إنتاج حديثة أو منتجات جديدة فقط، وإنما التطور التكنولوجي يمكن أن يحدث من خلال سلسلة من التحسينات والإضافات الصغيرة والكبيرة في المنتج أو الخدمة الحالية، ومن ثم فإن حاضنات الأعمال تسعى إلى تطوير القدرة على التخيل والإبداع لدى أصحاب منظمات الأعمال عبر تشكيلة من البرامج التعليمية المرتكزة على التعرف ودراسة التجارب العلمية المؤدية إلى تطوير أو ابتكار شيء ما .

-زيادة على ما تم الإشارة إليه سالفاً تسعى حاضنات الأعمال إلى تطوير روح الريادة لدى قيادات المنظمات، وبث وغرس حب العمل الحر لديهم عن طريق تحسين المواهب الإدارية وتهيئتهم لتبني الأفكار الجديدة والاستعداد للمخاطرة وبالتالي إحداث منظمات متطورة تستطيع بلورة فهم أكثر لأليات التنافس في السوق العالمي.

-حماية حقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع باعتبارهما واحدة من العمليات الجوهرية التي تساعد منظمات الأعمال خاصة الصغيرة والمتوسطة المنتسبة لحاضنات الأعمال في تطوير الأسواق لمنتجاتها الذي تسعى هذه المنظمات للحصول على التمويل اللازم لها خلال مراحلها الأولى، تقوم الحاضنات بدور الوسيط بين المنظمات المنتسبة لها والجهات التي تقدم الخدمات القانونية ذات العلاقة، وعادة ما تقوم الحاضنات بدور فعال في مساعدة هذه المنظمات وأصحابها في هذا المجال، من خلال التوجيه وتقديم النصح والمشاركة في إعداد النماذج واتخاذ الإجراءات المرتبطة بتسجيل براءات الاختراع .

-تنظيم المعارض والندوات وتقديم الدعم الفني لاستقطاب الممولين تمهيدا لتواصلهم مع المنظمات المنتسبة لهذه الحاضنات، وبناء شبكات التواصل فيما بينها للوقوف على ما يستجد أولاً بأول والمشاركة في الخبرات والعمل على التكامل وعدم الازدواجية، وتخفيض التكاليف اللازمة لمساعدة منظمات الأعمال الجديدة التقنية وذلك بربطها بعضها ببعض عن طريق شبكات الاتصالات .

بالإضافة إلى ما سبق، هناك أعمال وأدوار أخرى تتبناها حاضنات الأعمال في مساعدة متابعة منظمات الأعمال وقيادتها كإقامة الأيام المفتوحة التي تعد فرصة تشارك فيها المنظمات المنتسبة لهذه الحاضنات، زيادة على ذلك استمرار الحاضنات في التواصل مع المنظمات المنخرطة فيها دون أن ننسى ما توفره حاضنات الأعمال من مرافق أساسية (مختبرات، معامل وتجهيزات... الخ) للمنظمات المنتسبة.

سادساً: دور حاضنات الأعمال في تحقيق التنمية المستدامة: تلعب حاضنات الأعمال عدة أدوار متباينة مبنية على الدور الأساسي، من خلال كونها وسيلة لدعم المشروعات الجديدة حيث أثبتت نجاحاً كبيراً في رفع نسب نجاح هذه المشروعات الناشئة، مما يوفر فرص عمل جديدة لخريجي الجامعات ويساهم في تكوين الموارد البشرية ويساهم بأشكال مختلفة في التنمية الاقتصادية، وتتمثل أدوار الحاضنات بشكل أساسي فيما يلي :

أ-تشجيع خلق وتنمية المشروعات الصغيرة الجديدة: إن دعم المشروعات الناشئة الجديدة ورفع فرص نجاحها هي الوظيفة الأولى لحاضنات الأعمال، ويتم ذلك من خلال توفير جميع أنواع الدعم المالي والإداري والتسويقي، ورعاية المشروعات الجديدة في مرحلة البدء والنمو، وتسهيل بدء المشروع، والتوصل إلى شبكة دعم مجتمعي، وإقامة مجموعة من الخدمات الداعمة والمتميزة الجودة وقاعدة للمعلومات الفنية والتجارية ووحدات

للاختبارات والقياس لخدمة المشروعات داخل وخارج الحاضنات، كذلك تقدم هذه الهيئات مجموعة من الخدمات للمشروعات المحيطة بها عن طريق ربط المؤسسات والجهات المختصة بالمشروعات الصغيرة بها، والعمل على تنميتها والتسويق للمنتجات والخدمات التي تقدمها، وأيضاً من خلال تبني المشروعات القائمة على التكنولوجيا والمرتبطة بالجامعات ومراكز البحوث، والعمل على تغذية المشروعات الصغيرة الوليدة في موقعها .

ب_ تنمية المجتمع المحلي: وتنمية وتنشيط المجتمع المحلي المحيط للحاضنة، من حيث تطوير وتنمية بيئة الأعمال المحيطة بها، وإقامة مشروعات في مجالات تنمية هذا المجتمع المحيط بها، وجعل هذا الهيئات نواة تنمية اقليمية ومحلية ومركزاً لنشر ثقافة العمل الحر لدى جموع الشباب والراغبين في الالتحاق بسوق العمل، وتوجيه رجال الأعمال إلى مشاريع عالية التكنولوجيا .

وفي دراسة للتأثيرات التي نتجت عن اقامة الحاضنات التكنولوجية في البرازيل، وخاصة تقييم الأثر الاجتماعي ودورها في تنمية المجتمع ونوعية رجال الأعمال الذين تخرجوا من الحاضنات، التي يرجع تاريخ إنشاء أول حاضنة فيها إلى عام 1984، حيث توضح الدراسة التي أجريت على 62 حاضنة، وهي الحاضنات العاملة فعلياً في البرازيل، أن الشركات المقامة داخل الحاضنات ينقسم أصحابها من حيث النشأة لأربعة أقسام :
-33% من هذه المشروعات أقامها أفراد تركوا شركات القطاع الحكومي.

-33% من هذه المشروعات أقامها أفراد أعضاء هيئة التدريس وطلاب عاملون بالجامعات.

-17% من هذه المشروعات أقامها أفراد خرجوا من القطاع الخاص البرازيلي.

-17% من هذه المشروعات أقامها أفراد جاءوا من الشركات التي رعتها واحتضنتها الحاضنات من قبل وتركوها لإقامة مشروعات خاصة بهم.

من خلال هذه الإحصائيات يمكن استخلاص الدور التنموي الحيوي الذي تقوم به الحاضنات، من حيث الإسراع بدمج وإعادة الأفراد في مشروعات من خلال تأثيرها كعامل مساعد ومحفز لإقامة المشروعات، وخاصة تلك المشروعات المبنية على التكنولوجيا العالية .

ج_ دعم وتنمية الموارد البشرية وخلق فرص العمل: تعمل حاضنات الأعمال في أي مجتمع على تنمية مهارات وروح العمل الحر والقدرة على إدارة المشروعات، بالإضافة إلى العمل على خلق فرص عمل دائمة /غير دائمة، مباشرة /غير مباشرة من خلال الشركات التي تساعد الحاضنات في إقامتها وتنميتها، وتذكر الإحصائيات أن 75% من فرص العمل بالولايات المتحدة منذ عام 1979 نتجت عن 10% من المؤسسات الصغيرة، ومثال آخر يوضح أنه قد تم خلق 26 ألف فرصة عمل جديدة من خلال 78 حاضنة مشروعات فقط في دول مثل

جمهورية التشيك، واستطاع برنامج حاضنات المشروعات الإبداعية والابتكارية من خلق 440 شركة ومؤسسة جديدة ناجحة .

كذلك أوضحت دراسة حديثة أجرتها منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي أن هناك مليار وظيفة جديدة تم خلقها في الفترة ما بين 1995 - 2005، وسوف تكون من نتاج الشركات الصغيرة فقط، بينما تظهر هذه الدراسة أن غالبية هذه الشركات من المشروعات منخفضة التكنولوجيات، كما نجد أن أعلى معدلات النمو الاقتصادي والقيمة المضافة تميل إلى صالح المشروعات التكنولوجية المبدعة والمبتكرة والتي سوف تشكل مصدرا رئيسيا من مصادر النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل في الألفية الثالثة .

سابعاً: تجربة حاضنات الأعمال في الجزائر

لاقت تجربة حاضنات الأعمال نجاحا كبيرا في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف الدول، وتعتبر حديثة النشأة في البيئة الجزائرية حيث أن المشرع الجزائري وبناء على مشرع الفرنسي ضمن مفهوم المحاضن في المشاتل وعرفها على أنها هيكل عمومي، للدعم والاستقبال والمرافقة ومساعدة أصحاب المشاريع، أنشأتها وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن إطار قانوني يتمثل في المرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في 25 فبراير 2003 الذي يتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات. وتأخذ المشاتل أحد الأشكال التالية:

-المحضنة: وهي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات.

-ورشة الربط: هي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الصناعة الصغيرة و المهن الحرفية.

-نزل المؤسسات وهي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث.

بدأ التطبيق على مستوى 4ولايات هي عنابة، وهران، غرداية و برج بوعريرج ولاقت الفكرة قبولا إذ انتشر تطبيقها في 2014 إلى 12 ولاية وتم إضافة ميلة في 2015، وفي ما يلي سنعرض نشاط هذه المشاتل و ما حقته.

الجدول رقم (7-1): عدد المشاريع المحتضنة للفترة 2011-2015

	2015	2014	2013	2012	2011	
عنابة	13	7	9	8	9	
وهران	10	12	15	9	13	
غرداية	9	9	12	3	9	
برج بوعريرج	5	8	10	9	2	
أم البواقي	10	12				
بسكرة	29	28				
باتنة	11	7				

أدرار					05
البيض					09
خنشلة					11
سيدي بلعباس					03
ورقلة					19
ميلة					01
المجموع	33	29	46	120	135

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نشرية المعلومات الإحصائية للم.ص.م للسنوات 2011، 2012، 2013، 2014، 2015.

المؤشر الأساسي لأداء المشاتل يقاس بعدد المشاريع المحتضنة والجدول (7-1) يوضح عدد المشاريع المحتضنة الذي بلغ 135 في سنة 2015، إذ نلاحظ أن وهران حضت بأكبر عدد من المشاريع في السنوات 2011، 2012، 2013، لتتجاوزها بعد ذلك بسكرة في سنتي 2014 و 2015 ما يدل على رواج الفكرة و قبولها من أصحاب أفكار المشاريع منذ أول سنة تطبيق لها.

الجدول رقم (7-2): عدد المؤسسات المنشأة في الفترة 2011-2015

	2011	2012	2013	2014	2015
عنابة	9	8	9	7	13
وهران	4	8	15	9	10
غرداية	4	3	12	/	9
برج بوعريج	2	9	10	7	5
أم البواقي				10	10
بسكرة				19	15
باتنة				04	04
أدرار				05	02
البيض				04	09
خنشلة				03	05
سيدي بلعباس				01	03
ورقلة				5	19
ميلة					01
المجموع	19	28	46	75	84

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نشرية المعلومات الإحصائية للم.ص.م للسنوات 2011، 2012، 2013، 2014، 2015.

يبين هذا الجدول عدد المؤسسات التي تم إنشاؤها من بين المشاريع المحتضنة حيث تم قبول ما تتراوح نسبته بين 60 و 70% من المشاريع وفي سنة 2013 تم إنشاء مؤسسات بنفس عدد المشاريع المحتضنة، ما يدل على دراسة المشاريع و إعطاء فرصة لحاملي المشاريع لجسيد أفكارهم و تقديم الدعم اللازم لهم.

الجدول رقم (7-3): عدد مناصب الشغل المستحدثة في الفترة 2011-2015

	2015	2014	2013	2012	2011	
عنابة	33	50	28	32	25	
وهران	59	62	32	32	28	
غرداية	100	100	11	19	15	
برج بوعريج	184	60	237	280	/	
أم البواقي	127	134				
بسكرة	741	102				
باتنة	06	14				
أدرار	43	10				
البيض	260	21				
خنشلة	348	355				
سيدي بلعباس	12	7				
ورقلة	56	110				
ميلة	03					
المجموع	1972	1025	308	363	68	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نشرية المعلومات الإحصائية للم.ص.م للسنوات 2011، 2012، 2013، 2014، 2015.

تساهم المشاريع المحتضنة في استحداث العديد من مناصب الشغل حيث بلغ العدد كما هو موضح في الجدول رقم (7-3) 1025 منصب في سنة 2014 و 1972 منصب في سنة 2015، ما يؤكد على مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في خلق فرص العمل و التقليل من البطالة.

الخاتمة:

من خلال دراستنا للموضوع خلصنا إلى أهمية و دور حاضنات الأعمال في تنمية القدرات الإبداعية والابتكارية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لكنها لازالت تلاقي بعض المعوقات و الصعوبات في البيئة الجزائرية، ويمثل ضعف الوعي بأهميتها من أبرز هذه المعوقات خاصة توجه الجزائر إلى الاهتمام بتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإهمال دور الحاضنات في مساندة هذه المؤسسات، بالإضافة إلى ضعف التنسيق بين الجامعات وقطاع الإنتاج. ويتلخص أهم ما توصلنا إليه في:

- أن الابتكار يساعد المؤسسات على تطوير و تحسين منتجاتها ويتمثل الهدف الأساسي للابتكار في تنمية الحصة السوقية للمؤسسات والحفاظ على مكانتها في السوق.
- تمثل الحاضنات أهم طرق دعم الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تساعد على الاستمرار و تطوير قدراتها التنافسية.
- التأكيد على الدور الفعال لحاضنات الأعمال في مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير روح الريادة لدى أصحابها وكذا مساعدتهم في تبني الأفكار الجديدة و الاستعداد للمخاطرة.
- اهتمام الحاضنات بتقديم الخدمات الضرورية لمنشئي المؤسسات و دعمهم لمواجهة مختلف الاضطرابات المحتملة في المحيط .
- المساهمة في ترقية الاقتصاد الوطني و دعم المؤسسات في تفعيل استراتيجية النمو الاقتصادي المصاحب لزيادة فرص العمل.
- من أجل إنجاح تجربة حاضنات الأعمال في الجزائر نقترح الاهتمام بـ :
- تقديم الدعم الفني والخدمات الضرورية للمؤسسات والتركيز على الابتكار والتجديد كنشاط أساسي فيها، خاصة وأن هذه المؤسسات تعتمد على المعرفة كرأس مالها الأكبر.
- توفير المعلومات الكافية حول طرق التمويل اللازمة للمشاريع وتهيئة المناخ المناسب لاستقطاب الممولين.
- تبني استراتيجيات التجديد التكنولوجي وتفعيل وظيفة البحث التطوير.

- ¹ _فتححي عبد الرحمان جروان ،الابداع ،دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ،الطبعة الاولى ،2002 ،ص 22.
- ² _Regards 2015 Quelles définitions pour l'innovation et les systèmes nationaux de recherche et d'innovation ? : http://www.futuris-village.org/FV-jalons/3-collections_futuris/regards_2015_definition_innovation.pdf visité le 10/11/15.
- ³ _Innovation, management et économie : Comment la théorie économique rend elle compte de l'innovation dans l'entreprise ? : <http://www.telug.quebec.ca/chaireecosavoir/pdf/NRC03-21.pdf> visité le 29-10-2016 .
- ⁴ _غياط شريف ،بوقموم محمد ،واقع الابتكار وانتشاره في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -حالة الجزائر - ،الملتقى الدولي حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية والابتكار في ظل الالفية الثالثة ،جامعة قالمية يومي 16 و 17 نوفمبر 2008 ،ص 17 .
- ⁵ _رفعت عبد الحليم الفاعوري ،إدارة الإبداع التنظيمي ،منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية ،2005 ،ص 08-11 .
- ⁶ _SCHUMPETER .J, « Capitalisme, Socialisme, et démocratie», Payot ,1974. p.110-111.
- ⁷ _GABRIELLE TREMBLAY. D, Ph.D, innovation, management et économie : comment la théorie économique rend-elle compte de l'innovation dans l'entreprise ?in: <http://www.telug.quebec.ca/chaireecosavoir/pdf/NRC03-21.pdf>, visité le 29/10/2010.
- ⁸ _CRAMPES. C, ENCAOUA. D, Microéconomie de l'innovation, Aout 2001 : <http://ftp.uni-paris1.fr/pub/mse/cahiers2001/V01067.pdf>
- ⁹ _FRERY. F, GERRY. J, SCHOLE. K, WHITTINGTON. R, « Stratégique » 8ème édition, Person Education, 2008, p.396
- ¹⁰ _Voir : <http://www.innovationpartagee.com/Blog/archives/open-innovation-et-performance-de-la-rd/> consulté le: 15/04/2013.
- ¹¹ _Frédérique. S ; (2008); Op.Cit ; p.93
- ¹² _H. Chesbrough; (2004); " **managing open innovation** " ; in : Research Technology Management; n°: 49; p. 23.
- ¹³ _<http://www.jpbc.com/index.php>
- ¹⁴ _<http://www.atosworldline.fr/Fr/Innovations/index.html>
- ¹⁵ _Cohin Corin ;la veille et intelligence stratégique ;op cit p13
- ¹⁶ _ناصر دادي عدون ،عبد الله قويدر الواحد ،مراقبة التسيير والأداء في المؤسسة الاقتصادية (المؤسسة العمومية بالجزائر) ،دار المحمدية العامة (الجزائر) ،2010 ،ص 162 .
- ¹⁷ _GUELLEC .D, « Economie de L'innovation », op.cit, P.40-43.
- ¹⁸ _GUELLEC .D, « Economie de L'innovation », op.cit, P.40-43.